

# عرض مقدم

حول الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة  
والخطوات التطويرية بمملكة البحرين  
(الإعداد والتنفيذ والرقابة والتقارير)

السبت الموافق 1 أكتوبر 2005

## تابع : المحتويات

أولاً : قانون الميزانية العامة ومكوناته الرئيسية

ثانياً : مرجعيات الميزانية العامة للدولة  
(الإعداد والإقرار والرقابة والتقارير والبيانات)

ثالثاً : أسس إعداد الميزانية العامة للدولة

## تابع : المحتويات

- رابعاً : تنفيذ الميزانية العامة للدولة
- خامساً : الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة
- سادساً : البرامج التطويرية ذات العلاقة بالميزانية العامة للدولة

## أولاً : إختصاصات وزارة المالية

تتولى الوزارة بوجه عام وضع الاستراتيجية الاقتصادية للدولة، وكذلك وضع وتطبيق سياسات الحكومة المالية والاقتصادية ومتابعة تنفيذها، بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي، وتطوير الإطار العام للسياسة المالية الحكومية في ظل سياسة الاقتصاد الكلي، وتقوم بمراجعة وتقييم البرامج الاقتصادية والمالية، وإجراء التخطيط الاقتصادي.

## أولاً : قانون الميزانية العامة ومكوناته الرئيسية

صدر قانون الميزانية العامة بموجب المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002، ليحل محل المرسوم بقانون رقم (1) لسنة 1975 بشأن تحديد السنة المالية وقواعد إعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، ويعتبر القانون المصدر والركيزة الأساسية لعمل الشئون المالية في إدارة الميزانية العامة.

## تابع رابعاً : قانون الميزانية العامة ومكوناته الرئيسية

كان صدور القانون الجديد للميزانية العامة بمثابة إستجابة لتوجهات ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين ومتطلبات التطوير والتحديث السياسي والتشريعي والإداري في المملكة.

تم تقسيم القانون الجديد إلى 8 أبواب مقابل 3 أبواب في القانون السابق، وذلك بهدف إبراز التوجهات الرئيسية في مجال تحقيق مفاهيم الإدارة الحديثة والرقابة والشفافية والمساءلة.

## تابع أولاً : قانون الميزانية العامة ومكوناته الرئيسية

يهدف إلى تحقيق التوجهات الرئيسية في مجال الإدارة الحديثة والرقابة والشفافية والمساءلة، ويتضمن الأقسام التالية :-

- (1) الأحكام العامة.
- (2) إعداد الميزانية العامة.
- (3) اعتماد ميزانية الدولة.
- (4) تنفيذ الميزانية.
- (5) الأحكام الخاصة بميزانية المشاريع.
- (6) تقارير الميزانية والبيانات المالية.
- (7) الرقابة المالية.
- (8) أحكام متفرقة.

## ثانياً : مرجعيات الميزانية العامة للدولة

### 1- الأساس التشريعي : تعتبر مهمات إعداد تقديرات

الميزانية، و تنفيذها، وإعداد حساباتها الختامية من المهمات الرئيسية للدولة، وجميعها تعد وفقاً للصلاحيات والقواعد الدستورية والقانونية الواردة في كل من ما يلي:-

◀ دستور مملكة البحرين، وعلى الأخص المواد الواردة في الباب الخامس – الشؤون المالية.

◀ قانون الميزانية العامة الصادر بالمرسوم بقانون رقم ( 39 لسنة 2002.

◀ المراسيم بقوانين والقوانين والقرارات الأخرى التي لها علاقة بالميزانية.

## تابع ثانياً: مرجعيات الميزانية العامة للدولة

### 2- الإطار المؤسسي:

يتولى مسئولية إعداد وإقرار الميزانية وتنفيذها، الجهات الحكومية التالية:-

مجلس الوزراء الموقر، وزارة المالية، ديوان الخدمة المدنية، الجهاز المركزي للمعلومات، دائرة الشؤون القانونية، مجلس المناقصات، والوزارات والجهات الحكومية المدرجة ميزانياتها ضمن الميزانية العامة للدولة.

وتنظم خطوات إعداد وإقرار الميزانية وتنفيذها وفقاً للقواعد الإجرائية الواردة في التعاميم والأنظمة التالية:-.

تعميم إعداد الميزانية، نظام الدليل المالي الموحد، دليل وأنظمة المعلومات المالية، وأنظمة وتعاميم الخدمة المدنية، والجهات الحكومية الأخرى..<sup>9</sup>

## تابع ثانياً : مرجعيات الميزانية العامة للدولة

بالنسبة للحسابات الختامية وتقارير أداء تنفيذ الميزانية فإنها تعد من قبل الوزارات والجهات الحكومية، فيما تتولى وزارة المالية إعداد الحساب الختامي الموحد للدولة، ويتولى ديوان الرقابة المالية ومؤسسات التدقيق المكلفة من قبله، مراجعة وتدقيق وإعتماد تلك الحسابات، وتعرض التقارير على مجلسي النواب والشورى ويعتمدا بقرار منهما.

وينظم إعداد الحسابات الختامية، تعميم إقفال الحسابات، وتعميم إعداد الحساب الختامي، والمعايير المحاسبية المتعارف عليها في هذا الخصوص، التي تصدرها وزارة المالية .

## تابع ثانياً : تقديرات الميزانية العامة للدولة

### 3- نظام إعداد الميزانية

- تعد الميزانية العامة للدولة منذ عام 1978 وفقاً لنظام السنتين.
- توزع الميزانية وفقاً لنظام ميزانية البنود، وتحدد لها رموز رقمية لتشكل ما يسمى بالتقسيم النمطي للإيرادات والمصروفات.
- تقسم الوزارات والجهات الحكومية وفقاً لتقسيمها الإداري ( الهيكل التنظيمي) المعتمد لها من قبل ديوان الخدمة المدنية وقد حدد لها رموز رقمية لتشكل ما يسمى بالتقسيم النمطي لبرامج الوزارات والجهات الحكومية، وذلك وفقاً لما يلي:-..

التقسيم النمطي للإيرادات والمصروفات التقسيم النمطي لبرامج الوزارات							
XXXXX	X	X	X	X	XX	XX	XX
بند أو حساب	قسم	باب	نوع	مركز كلفة (قسم)	برنامج فرعي (إدارة)	برنامج (شئون)	وزارة

## تابع ثانياً : تقديرات الميزانية العامة للدولة

أما بالنسبة للتقسيم النمطي المتبع في ميزانية المشاريع، فإنه يستند على مسميات المشاريع المنفذة، حيث يوضع رقم متسلسل لكل مشروع على حدة، وفقاً لما يلي :-

التقسيم النمطي لبرامج الوزارات				التقسيم النمطي للإيرادات والمصروفات	
XX	XX	XX	XX	X	XXXXXXXX
وزارة	برنامج (شئون )	برنامج فرعي (إدارة)	مركز كلفة (قسم)	نوع	رقم التسلسل للمشروع

## تابع ثانياً : مرجعيات الميزانية العامة للدولة

4- تقسيمات الميزانية : يتوزع التقسيم النمطي للإيرادات على سبعة أبواب، موزعة على أقسام، فحسابات (بنود) ، وذلك وفقاً لما يلي :-.

الأبواب	الأقسام	الحسابات
1	النفط والغاز	3
2	الضرائب والرسوم	4
3	المنتجات الخدمية والسلعية الحكومية	2
4	الإستثمارات والأموال الحكومية	3
5	الإعانات	1
6	مبيعات الأصول الرأسمالية	2
7	العرامات والجزاءات والإيرادات المتنوعة	2

## تابع ثانياً : مرجعيات الميزانية العامة للدولة

4- تقسيمات الميزانية : يتوزع التقسيم النمطي للمصروفات على ثمانية أبواب منها سبعة أبواب للمصروفات المتكررة والثامن للمشاريع كما يلي :-

الأبواب	الأقسام	الحسابات
1 القوى العاملة	8	46
2 الخدمات	7	45
3 السلع المستهلكة	7	31
4 السلع الرأسمالية	7	41
5 الصيانة	6	35
6 التحويلية	4	25
7 الإعانات وتسديد فوائد القروض	6	17

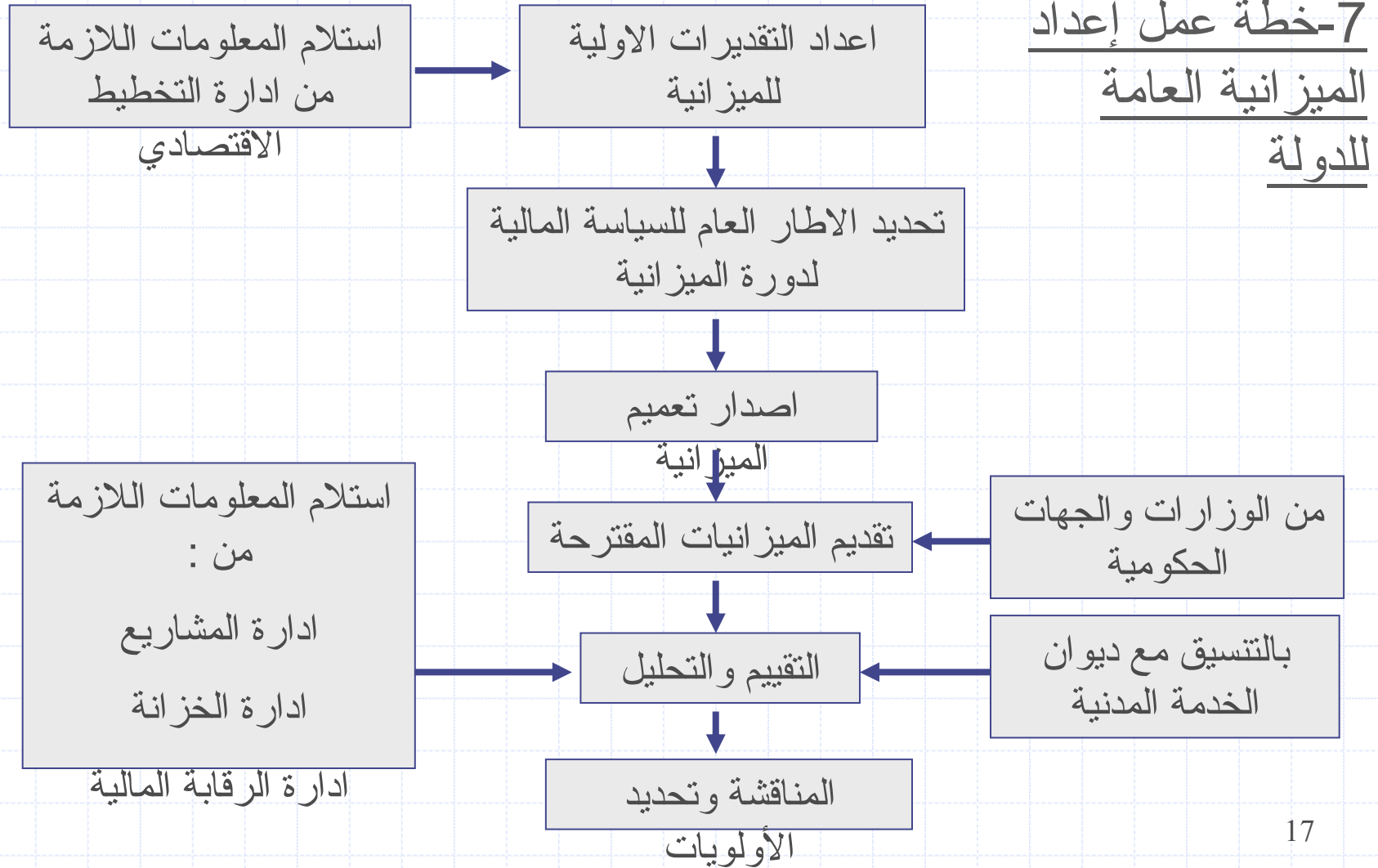
## تابع ثانياً : مرجعيات الميزانية العامة للدولة

**5- النظام المحاسبي :** تتبع الحكومة النظام النقدي المعدل، حيث يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند إستلام أو دفع النقدية، فيما عدا أنه يتم فتح الحسابات لفترة محدودة بعد انتهاء السنة المالية، وعليه فإن إستلام أو دفع النقدية خلال هذه الفترة التي تخص السنة المالية المنقضية تسجل كإيرادات أو مصروفات للسنة السابقة

## تابع ثانياً :مرجعيات الميزانية العامة للدولة

**6- أنظمة الحاسب الآلي:** تستخدم الحكومة منذ عدة سنوات نظام المعلومات المالية (FMIS)، ويتضمن النظام بصورة مركزية إدارة الأستاذ العام (ORACLE)، والمدفوعات، والنقد، ودفع وتحويل الرواتب، فيما تتولى الوزارات والجهات الحكومية البيانات الخاصة بها لنظام الأستاذ العام، والمدفوعات، والمشتريات، الأصول الثابتة، المخزون، وإدارة الطلبات

# تابع ثانياً : مرجعيات الميزانية العامة للدولة



# تابع ثانياً : مرجعيات الميزانية العامة للدولة



## ثالثاً : أسس إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة

تعد التقديرات الأولية للميزانية من قبل وزارة المالية على المستوى الإجمالي للدولة لفترة أربع سنوات، حيث يأخذ في الاعتبار ما يلي:-

- توقعات أسعار النفط، ويأخذ دائماً بالسعر المتحفظ.

- معدلات النمو في الإيرادات غير النفطية لفترة 4 أو 5 سنوات (فترة متوسطة المدى).

- التغيرات المستجدة في أنشطة الاقتصاد التي لها تأثير على إيرادات ومصروفات الدولة.

- فرص التمويل المتاحة للحكومة وجدواها الإقتصادية.

-الالتزامات الفعلية والثابتة تجاه المصروفات وأقساط القروض المستحقة، وتأثيرها على حجم وسقف العجز.

- البرامج والمشاريع المقررة من قبل الجهات الحكومية المختصة والمصادق عليها من قبل مجلس الوزراء الموقر.

- تقديرات الاستشاريين لتكاليف المشاريع الجديدة.

## تابع ثالثاً: أسس إعداد تقديرات الميزانية العامة للدولة

تتولى الوزارات والجهات الحكومية توزيع التقديرات المقررة لها على الأبواب والأقسام والبنود ومراكز الميزانية (الإدارات) لفترة سنتين، وتأخذ في الاعتبار ما يلي:-

- مؤشرات التحصيل والتكلفة الفعلية للسنة المنقضية .
  - الاحتياجات والالتزامات الفعلية
  - التغيرات المستجدة في قيمة الأجور والرسوم المحددة في القرارات والأنظمة .
  - التغيرات في القيمة السوقية للسلع والخدمات .
  - التوسعات والتغييرات الادارية المعتمدة .
  - التعليمات الواردة في تعميم إعداد الميزانية .
- وتعتمد توزيعات الميزانية من قبل وزارة المالية ، وديوان الخدمة المدنية .

## رابعاً : تنفيذ الميزانية العامة للدولة

● يبدأ تنفيذ الميزانية بصدور قانون اعتماد الميزانية، ويتولى وزير المالية مسؤولية إبلاغ الوزارات والجهات الحكومية بميزانياتها المعتمدة.

● يتم التنفيذ وفقاً للأحكام الواردة في الباب الرابع من قانون الميزانية العامة، والتعليمات الصادرة من قبل وزير المالية عند إبلاغها بالميزانية، لاستخدام نظام المعلومات المالية الآلي (Oracle)، ونظم الأستاذ العام، وتحصيل الإيرادات وسداد المدفوعات

## خامساً: الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة

• تم عمليات الرقابة على الميزانية في جميع مراحل التنفيذ، وتتضمن الإجراءات والأحكام المسبقة، واللاحقة لتنفيذ السياسة المالية والميزانية، والمقيدة أو المحددة للصرف، وتعديل أو زيادة الميزانيات الواردة في قانون الميزانية العامة، ونظام الدليل المالي، وأحكام تنفيذ الميزانية .

• تلتزم الوزارات والجهات الحكومية الخاضعة لأحكام قانون الميزانية العامة، وقانون ديوان الرقابة المالية، بتقديم تقارير دورية و سنوية، وفقاً للبيانات المحددة في القوانين المذكورين، والتعاميم الصادرة من قبل كل من وزارة المالية وديوان الرقابة المالية

# سادساً : البرامج والمشاريع التطويرية

## 1- استراتيجية ادارة المصروفات العامة (PEMSY)

تم اقرار الاستراتيجية من قبل مجلس الوزراء في عام 1996

تهدف هذه الاستراتيجية إلى ما يلي :-

- 1- تحقيق التوازن العام في الميزانية.
- 2- خفض مستوى المصروفات وتخصيص الموارد حسب اولويات المملكة والتأكد من استخدامها بصورة فعالة والتحقق من العائد على الانفاق .
- 3- تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على دور الحكومة التشريعي بدلا من دور انتاج وتقديم الخدمات .

## تابع سادساً: البرامج والمشاريع التطويرية

وتتكون الإستراتيجية من العناصر التالية :-

✦ مبدأ منح القطاع الخاص امتياز لإدارة بعض الخدمات والانشطة الحكومية **CONTRACTING OUT**.

✦ ادخال مبدأ نظام السوق في المعاملات الحكومية **MARKET ORIENTATION**.

✦ استرداد جزء من تكاليف الخدمات الحكومية **COST RECOVERY**.

✦ تحويل بعض الانشطة الحكومية ذات الطابع التجاري الى مؤسسات تدار على اسس تجارية **CORPORATISATION**.

✦ تطبيق سياسة التخصيص **PRIVATISATION**.

## تابع سادساً: البرامج و المشاريع التطويرية

### 2- نظام التقاعد المبكر الالزامي

#### المميزات

– يمنح الموظف راتب شهر اساسي عن كل سنة من سنوات الخدمة المحتسبة في التقاعد ، (20 راتب اساسي كحد ادنى و40 راتب اساسي كحد اقصى) .

– شراء ما يصل الى 10 سنوات خدمة افتراضية للموظف تضاف الى رصيد سنوات خدمته الفعلية المحتسبة في التقاعد على ان لا يتجاوز اجمالي سنوات الخدمة 40 سنة .

## تابع سادساً: البرامج والمشاريع التطويرية

### 3- نظام ميزانية البرامج والاداء

يقوم تطبيق هذا النظام على اساس الإلتزام بوجود خطة ورؤية إستراتيجية، ومن ثم تطوير طريقة اعداد الميزانية القائمة على قياس المدخلات وبنود الانفاق (النهج التقليدي) الى قياس نتائج تنفيذ الميزانيات بوضع معايير ومؤشرات يقاس عليها اداء العمل في الجهات الحكومية، وتحقيق الأهداف التالية :-

- ✓ تحديد اهداف لعمليات الصرف والانشطة الحكومية .
- ✓ قياس حجم العمل وتكلفة انشطة الجهات الحكومية .
- ✓ العناية بالفاعلية والادارة وتخصيص الموارد المتاحة والتخطيط طويل الاجل .
- ✓ تحقيق مبدأ المسألة في ادارة الخدمات الحكومية .
- ✓ التأكد من تحقيق البرامج الحكومية للاهداف المرجوة منها .
- ✓ الاستخدام الامثل للموارد والنفقات .

## تابع سادساً: البرامج و المشاريع التطويرية

### 4- برنامج التخطيط المتوسط المدى للميزانية

عمل خطة لتخصيص و برمجة الموارد و المصروفات على المدى المتوسط و تحقيق الأهداف التالية:-

- ✓ تحديد الموارد .
- ✓ تحديد اولويات الصرف .
- ✓ زيادة الاستفادة من الموارد الى اقصى حد ممكن .

## تابع سادساً: البرامج والمشاريع التطويرية

### 5- برنامج مراجعة إيرادات و مصروفات و البرامج الحكومية

دراسة إيرادات ومصروفات و برامج الوزارات و الجهات الحكومية، و اجراء بعض من الاصلاحات المالية و الادارية، لزيادة الفاعلية تعزيز وحصيل و التحقق من العائد على الانفاق في الوزارات و الجهات الحكومية، و تحقيق الأهداف التالية:-

✓ حصر الأملاك و مصادر الإيراد، و إكمال الأطر القانونية و التنظيمية و الإجرائية لتعزيز التحصيل الفعلي.

✓ دراسة مصروفات و برامج القطاعات الهامة في الحكومة .

✓ اجراء بعض من الاصلاحات المالية و الادارية، لزيادة الفاعلية و التحقق من العائد على الانفاق في هذه القطاعات، و إدخال أنظمة ضريبية مناسبة..

## تابع سادساً: البرامج والمشاريع التطويرية

### 6- مراجعة وتعديل السياسات والأنظمة المالية وفقاً لقانون الميزانية العامة

✿ إعادة النظر في السياسات والأنظمة المالية وفقاً لقانون الميزانية العامة رقم (1) لسنة 1975، وذلك بما يتناسب مع المستجدات التي طرأت في كافة المجالات الاقتصادية والمالية على المستويين العالمي والمحلي كتعميم تطبيق مبدأ الإستحقاق في المعاملات المالية، تنظيم وبرمجة مشاريع التخصيص، وضع معايير موحدة لإدارة المالية العامة، ووضع الضوابط المالية (Fiscal Rules)، وعقود الأداء (Performance Contracts)، وتعميم تطبيق عقود المشاريع والمشتريات المنتهية إلى التملك.

## تابع سادساً: البرامج و المشاريع التطويرية

### 7- برامج تطويرية اخرى

❖ تعميم تطبيق انظمة الحاسب الآلى في كافة اجراءات وخطوات اعداد الميزانية و الرقابة على تنفيذها.

❖ تطوير وسائل الافصاح المالي و تعميم تطبيقات مبادئ الشفافية :-

– تعميم اصدار التقارير المالية باستخدام انظمة الحاسب الآلى .

– الالتزام باصدار التقارير المالية و الدورية بصورة منتظمة .

– تعميم تطبيقات انظمة الاحصاءات المالية حسب تقسيمات

صندوق النقد الدولي .

## تابع سادساً: البرامج والمشاريع التطويرية

• البدء في تطبيق أنظمة الجودة .

• دعم أوجه الاستفادة من برامج المعونة الفنية المدعومة من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين .

• دراسة وسائل رصد ميزانيات الوزارات والجهات الحكومية بصورة فصلية

• تطوير صندوق الزكاة في البحرين

والسلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته